ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

المهاجرين واللاجئين في أفريقيا

بين وقائع الإدراج ومؤشرات الوصول

ديسمبر ٢٠٢٣

مقدمة

تحصى وقائع النظام الدولي ومتغيراته أرقاماً متزايدة للتحركات البشرية بكافة صورها؛ المهاجرة والنازحة واللاجئة، وتقدر أفرادها بما يقارب ٢٨١ مليوناً مهاجراً و١٠٠ مليونا لاجئاً ونازحاً.[١] وتتعدد اعتباراتها؛ السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والمناخية وترد سياقاتها بصورة مكثفة إلى القارة الأفريقية حد وصفها بأنها" قارة متحركة".

وفي خضم ذلك، وفي إطار اهتمامها بتحسين أوضاع الفئات الضعيفة والمهمشة وعلى هامش اليوم الدولي للمهاجرين (١٨ ديسمبر)، تصدر مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان دراسة بعنوان" المهاجرين واللاجئين في أفريقيا: بين وقائع الإدراج ومؤشرات الوصول". ترمي هذه الدراسة إلى تبديد هالة الغموض عن وقائع المهاجرين واللاجئين الأفارقة، وقياس وتقييم مدى إدراجهم ضمن السياقات الوطنية من خلال رسم صورة محدثة لإحصاءات مهاجري ولاجئي القارة الأفريقية، واستعراض أطر إدراجهم: دولياً وأفريقيا، ثم رصد وتحليل وقائعهم ومؤشرات وصولهم للخدمات الاقتصادية والاجتماعية داخل بعض الدول الأفريقية، وتقديم جملة من التوصيات إزاءها.

المحور الأول " اللاجئين والمهاجرين بين الإحصاءات والتزامات الإدراج"

أولاً: خارطة عددية لظاهرة المهاجرين واللاجئين في أفريقيا

تتسارع وتيرة التحركات والتدفقات السكانية: داخلياً وخارجياً في القارة الأفريقية حد وصفها بأنها "قارة متحركة"، فقد تم رصد ٤٠ مليوناً أفريقياً كفئة مهاجرة،[٢] وإحصاء ٤٤ مليوناً كفئة لاجئة ونازحة.[٣] ولعل القارئ لمحركات الهجرة واللجوء داخل القارة الأفريقية، يملس مدى تدافع الأسباب والعوامل المسئولة ويردها بشكل كبير إلى الصراعات والنزاعات والتغيرات المناخية والعوامل الاقتصادية الحادة والانتهاكات الحقوقية؛ إذ تخيم الصراعات والنزاعات على سماء ٩ من أصل ١٥ دولة منشأ للهجرة، وتنذر التغيرات المناخية المحتدمة بهجرة وتنقل ١٠٠ مليون أفريقي داخل بلدانهم ودول الجوار بحلول ٢٠٤٠.[٤]

---

[١] Un, On forced displacement we can learn from Africa, access date ٥ August ٢٠٢٣, https://www.un.org/africarenewal/news/forced-displacement-we-can-learn-africa

[٢] UNICEF, ١٣،٥ million children now uprooted in Africa - including those displaced by conflict, poverty and climate change, ٩ February ٢٠٢٣, https://shorturl.at/AEJRW

[٣] ISS, Record numbers of displaced Africans face worsening prospects, ١٥ February ٢٠٢٣, https://t.ly/VqbRX

[٤] African Center for strategic studies, African Shifts: Addressing Climate-Forced Migration & Displacement, ٤ April ٢٠٢٣, https://shorturl.at/guDS٣

والمدقق لظاهرة الهجرة داخل القارة الأفريقية، يلحظ انكفاء تدفقات الهجرة على ذاتها بنسبة ٨٠٪ داخل نطاقاتها الداخلية؛ حيث يعيش حوالي ٢١ مليون أفريقي موثق في بلد أفريقي آخر ولاسيما في الغرب والجنوب والشرق الأفريقي بعيداً عن الشمال الأفريقي ومغربه العربي.[٥]

ثانياً: التزامات الدول بشأن إدراج اللاجئين والمهاجرين في النظم الوطنية

تفرض ظواهر المنظومة الدولية ذات الصلة بالتدفقات والتحركات السكانية التزامات حقوقية بشأن أفرادها وفئاتها الضعيفة والمهشمة، تحتم إدراجهم داخل النظم الوطنية، وتعزز وصولهم للخدمات: الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والقانونية؛ **فدولياً**، تنبع تلك الالتزامات بموجب العديد من الاتفاقيات، منها: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية لعام ٢٠١٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦ والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعي والثقافية عام ١٩٦٦ والاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام ١٩٩٠ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ المتعلقة بالعمال المهاجرين عام ١٩٤٩ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١ المتصلة بالتمييز في العمالة والمهن عام ١٩٨٥ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١٨ بشأن المساواة في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين في الضمان الاجتماعي واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٣ بشأن العمال المهاجرين ١٩٧٥.[٦]

وأفريقياً، تستند التزامات إدراج اللاجئين والمهاجرين على حزمة واسعة من الأطر القانونية والتشريعية والبنى المؤسسية والآليات الحقوقية ولاسيما رؤية الاتحاد الأفريقي "٢٠٦٣" والميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأفريقية التي تحكم جوانب ومشروع بروتوكول تحرك الأشخاص التابعين للاتحاد الأفريقي وبرتوكول التنقل الحر للأشخاص في أفريقيا المعتمد في يناير ٢٠١٨ وخطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر واتفاقية التعاون عبر الحدود اتفاقية نيامي ٢٠١٤.[٧] فضلاً عن ترسانة القرارات الصادرة عن اللجنة الأفريقية ولاسيما قرارها بشأن الهجرة وحقوق الإنسان عام ٢٠١٦، وقرارها بشأن المشردين داخلياً عام ٢٠١٧ وقرارها بشأن حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين في

[٥] African Center for strategic studies, African Shifts: Addressing Climate-Forced Migration & Displacement, ٤ April ٢٠٢٣, https://shorturl.at/guDS٣

[٦] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مجموعة المبادئ والممارسات الجيدة المعنية بالهجرة المنظمة والنظامية، ٥ أكتوبر ٢٠١٧، https://bit.ly/٣ASQU٠q

[٧] AFRICAN COMMISSION ON Human and People rights, Special Rapporteur on Refugees, Asylum Seekers, Internally Displaced Persons and Migrant in Africa , Access date ٢٧ November ٢٠٢٢, https://bit.ly/٣AR٠lNQ

مكافحة كوفيد ١٩ عام ٢٠٢٠ وقرارها بشأن احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية لطالبي اللجوء واللاجئين وقرارها بشأن تغير المناخ والنزوح القسري في أفريقيا عام ٢٠٢١.

وفي سياق ٢٠٢٣ وتحديداً في أغسطس، أصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب باعتبارها قراراً بشأن إدراج اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليًا وعديمي الجنسية في النظم والخدمات والفرص الاقتصادية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا؛ حيث دعت الدول الأفريقية إلى ما يلي:

- التصديق على مختلف مواثيق حقوق الإنسان الإقليمية والدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية ودمجها ونشرها وتنفيذها .
- اعتماد التدابير التشريعية والإدارية وغيرها لتمكين النازحين قسراً وعديمي الجنسية من التمتع الاجتماعي والاقتصادي وغيره.
- التعاون مع المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تعمل على حماية ومساعدة النازحين قسراً وعديمي الجنسية.
- دعم ودمج وتنفيذ القرارات والإعلانات والاستراتيجيات الأفريقية بشأن إدماج النازحين قسراً وعديمي الجنسية على المستويين الوطني والمحلي.
- تصميم ونشر وتنفيذ خطط عمل لحماية وتعزيز واحترام حقوق النازحين قسراً وعديمي الجنسية، فضلاً عن أطر المساءلة لرصد التقدم، من خلال رسم خرائط النظم والسياسات.
- إزالة القيود التي تمنع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنازحين قسراً وعديمي الجنسية في المناطق الحضرية والريفية.
- إدراج اللاجئين وعديمي الجنسية في الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطط الإنعاش الاقتصادي والتنمية المحلية، والخطط الوطنية للنظم الغذائية المستدامة.[٨]

[٨] ACHPR, Resolution on the inclusion of refugees, asylum seekers, internally displaced persons and stateless persons in socio-economic national systems, ٤ August ٢٠٢٣, https://t.ly/AMFB٢

المحور الثاني اللاجئين والمهاجرين الأفارقة بين وقائع الإدراج ومؤشرات الوصول

يناقش هذا المحور واقع إدراج المهاجرين واللاجئين في عدد من الدول الافريقية، بالتركيز على المهاجرين من السودان، الصومال، اريتريا، باعتبارهم من ضمن أكثر الدول الأفريقية المصدرة لظاهرة الهجرة والنزوح في دول شرق افريقيا، ويرجع ذلك لا سباب متعلقة بحالات عدم الاستقرار السياسي التي قد تصل إلى حروب ونزاعات أهلية احياناً.

وبعد استقراء اتجاهات الهجرة من شرق أفريقيا تحديداً من الدول الثلاث السابق ذكرها، اتضح ان المعظم يتجه نحو الدول المجاورة لهم سواء في شمال أو شرق أفريقيا. فمن الشمال نجد ان مصر على رأس قائمة الدول المستقبلة لتلك الموجات. أما من الشرق فنجد اثيوبيا بوصفها من دول الجوار لكلاً من السودان، الصومال، اريتريا. ومن ثم أصبح من المهم دارسة أوضاع هؤلاء المهاجرين واللاجئين في الدول المُستقبلة مع تحديد مدى ادراجهم في النظم والسياقات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول تحديداً، مصر وإثيوبياً.

أولاً: المهاجرين واللاجئين في النظم الوطنية المصرية.. جهود تقابلها عراقيل

أ. وقائع الإدراج داخل النظم الاجتماعية والاقتصادية

تفتح مصر أبوابها أمام المهاجرين واللاجئين حد استضافتها واستقبالها ٩ مليون مهاجر ولاجئ من ١٣٣ دولة، يمثلون نحو ٨.٧٪ من إجمالي المصريين.[٩] وفيها ينال اللاجئون والمهاجرون قدراً ملحوظاً من الإدراج داخل النظم الاقتصادية والاجتماعية الوطنية **اتساقاً مع التزاماتها الحقوقية وتدابيرها الوطنية والدستورية؛** حيث تعد مصر طرفاً أصيلاً في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبرتوكولها الاختياري لعام ١٩٦٧، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأفريقية التي تحكم جوانب اللاجئين،[١٠] كما أنها تستند إلى رؤية وطنية راسخة لإدارة ظواهر الهجرة واللجوء وفي إطارها، أطلقت أولى استراتيجياتها لمكافحة الهجرة غير الشرعية للفترة ٢٠١٦: ٢٠٢٦، ودشنت إطاراً تشريعياً لمكافحة تهريب المهاجرين،[١١]وأطلقت حملتها الإعلامية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية بتكلفة ١ مليون جينه، ونفذت

[٩] العربية، مصر..الحكومة تقر مشروع قانون لجوء الأجانب.. وبرلمانية تؤكد: يهدف لحصر أعداد اللاجئين، يونيو ٢٠٢٣، http://rb.gy/u٧s٥l

[١٠] AFRICAN COMMISSION ON Human and People rights, Special Rapporteur on Refugees, Asylum Seekers, Internally Displaced Persons and Migrant in Africa , Access date ٢٧ November ٢٠٢٢, https://bit.ly/٣AR٠lNQ

[١١] اليونسف، توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسف، ١١ سبتمبر ٢٠٢٢، https://uni.cf/٣XAkDEV

مشروعات بقيمة ٦٠ مليون يورو لمعالجة الأسباب الرئيسية المسببة للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.[١٢]

وإلى جانب ذلك، تمنح مصر بموجب توقيعها مذكرة تفاهم مع المفوضية الدولية للاجئين في ١٩٥٤ صلاحيات القيام بجميع العمليات المعنية بالتسجيل والوثائق وتحديد أوضاع اللاجئين وإعادة توطينهم لأكثر من ٦ عقود، وتستضيف أربع مكاتب المفوضية في القاهرة الكبرى والإسكندرية جنباً إلى جنب خطوط المعلومات الهاتفية المقدرة بنحو ١٣ خطاً ومكلفة باستقبال ٧٥٠ مكالمة يومياً بسبع لغات ما بين الإنجليزية والعربية والأمهرية والأوروبية والصومالية والتجريبية. [١٣]

ب. مؤشرات الدمج والوصول للخدمات الاجتماعية والاقتصادية

تضمن السياسات والتدابير المصرية وصول اللاجئين والمهاجرين للخدمات الاقتصادية والاجتماعية؛ فرغم استضافتها ٩ مليون مهاجر ولاجئ، إلا أنها تعمل على دمجهم واستيعابهم داخل المجتمع المصري؛ فقد أشارت الإحصاءات إلى اندماج أكثر من ٥٠٪ داخل المجتمع المصري لأكثر من ١٠ أعوام، كما تمنحهم مواد الدستور الحق في حرية التنقل والإقامة بموجب المادة ٦٢ والحق في الرعاية الصحية بموجب المادة ١٨ الدستورية،[١٤]وتدرجهم اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ داخل منظومة التأمين الصحي الشامل،[١٥]ناهيك عن استفادتهم من الحملات والمبادرات الصحية مثل حملة "١٠٠ مليون صحة" لاكتشاف وعلاج "فيروس سي" التهاب الكبد الوبائي، حملة مكافحة شلل الأطفال، وحملة الكشف عن السمنة والتقزم بين طلاب المدارس الابتدائية ولاسيما تجاه السوريين.[١٦]

وإلى جانب ذلك، تمتد التدابير المصرية لتمنح اللاجئين والمهاجرين إمكانية الوصول للتعليم المجاني والملائم على قدم المساواة مع المصريين نحو جعلها تستضيف ما يقرب من ٧٦.٧٨٩ طالباً في المدارس العامة ونحو ١٠٢.٠٠٠ طالباً في التعليم العالي.[١٧]كما أنها لم تغفل عن حقهم في العمل؛ حيث وفرت البيئة المصرية لأكثر من٣/١ المهاجرين واللاجئين فرصة العمل في وظائف ثابتة ومستقرة، وسمحت لهم بموجب القانون رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢ بالاشتراك في

[١٢] الوطن، «حكاية وطن»: ٦٠ مليون يورو تكلفة توقيع اتفاقية للحد من الهجرة غير الشرعية، ٣ أكتوبر ٢٠٢٣، https://www.elwatannews.com/news/details/٦٨٤١٤٥٠

[١٤] صدى البلد، السودانيون في الصدارة.. نشأت الديهي يفجر مفاجأة حول عدد المهاجرين لمصر، ٨ أغسطس ٢٠٢٢، https://www.elbalad.news/٥٣٨٩٧٩٢

[١٥] منشورات قانونية، الدستور المصري المعدل ٢٠١٩، تاريخ الوصول ٣ نوفمبر ٢٠٢٢، https://manshurat.org/node/١٤٦٧٥

[١٦] منصة مشتركة للمهاجرين واللاجئين في مصر، تحليل الموقف المشترك: خدمات التعليم والصحة للمهاجرين واللاجئين في مصر، مارس ٢٠٢٢، https://bit.ly/٣ifPAhy

[١٧] منصة مشتركة للمهاجرين واللاجئين في مصر، تحليل الموقف المشترك: خدمات التعليم والصحة للمهاجرين واللاجئين في مصر، مارس ٢٠٢٢، https://bit.ly/٣ifPAhy

تأسيس الجمعيات في ظل اشتراط الإقامة الدائمة أو المؤقتة في مصر، الأمر الذي تم التأكيد عليه من قبل مجلس النواب في ٢٠١٩.[١٨]

ت. وقائع مهاجري ولاجئي السودان

تمثل مصر بحكم موقعها وتركيبتها الجغرافية والتاريخية قبلة أولى ورئيسة للاجئين والمهاجرين السودانيين؛ حيث كانت تستضيف ٤ مليوناً قبل منتصف أبريل ٢٠٢٣، واستقبلت أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الفارين السودانيين المقدرين بنحو ٣١٧.٠٠٠ سودانياً فارين من المعارك منذ أبريل حتى سبتمبر ٢٠٢٣ وتستعد لاستقبال نحو ٢ مليون سوداني إضافي" في ظل استمرار الأزمة السودانية. [١٩]

وبصدد خدمات التسجيل والحماية القانونية وخاصة وفقاً لإحصاءات ديسمبر ٢٠٢٣، تم رصد عبور أكثر من ٣٧٠.٠٠ لاجئاً سودانياً، وقد سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر حتى الآن ١١٤،٠٠٠ وافد جديد من السودان، ٩٠٪ منهم سوداني بواقع ٦٨٪ من اللاجئين الجدد مسجلين بالكامل.[٢٠]

وفي مصر، يتمتع السودانيين بحق حرية التنقل المتبادل بدون تأشيرة وحرية تملك الأراضي استناداً على اتفاقية موقعة من أصل ٤ اتفاقيات موقعة بين مصر والسودان في ٢٠٠٤،[٢١] وإلى جانب ذلك، تساوي التشريعات المصرية السودانيين مع المصريين في الوصول إلى المدارس العامة على قدم المساواة مع المصريين، بل وقامت بخفض رسوم دراسة الطلاب السودانيين بنسبة ١٠٪، ونتيجة لذلك، بات أكثر من ٣٠.٠٠٠ طفل سوداني لاجئ يرتادون المدارس العامة والخاصة في مصر وفقاً لإحصائيات ٧ نوفمبر ٢٠٢٣،[٢٢]وفي ديسمبر ٢٠٢٣، تم رصد ٤٨ مدرسة في القاهرة والجيزة ودمياط تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين في القاهرة والجيزة،[٢٣] لكن وفقاً لإحصائيات أغسطس ٢٠٢٣، قامت الحكومة بفرض رسوم قدرها ٢.٠٠٠ دولار للتسجيل الجامعي لأول مرة للطلاب الأجانب واللاجئين وبذلك تم إنهاء سياسة المعاملة المتساوية السابقة. [٢٤]

وعلى صعيد الرعاية الصحية، تؤكد وقائع مصر ومؤشراتها إلى قدراتها على دمج المهاجرين واللاجئين السودانيين داخل نظمها الصحية؛ حيث بات السودانيون تمتعون بمبادرات مصر

---

[١٨] دارج، واقع العمالة المهاجرة في مصر، تاريخ الوصول ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢، https://daraj.com/٩٠١٨١/

[١٩] الأمم المتحدة، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد أعلى حصيلة للوفيات على طرق الهجرة منذ ٢٠١٧، يونيو ٢٠٢٣، https://news.un.org/ar/story/٢٠٢٣/٠٦/١١٢١٠٥٢

[٢٠] RW, ٤٢,٣٠٠ Sudanese refugees in Egypt: Humanitarian needs severely increasing, ٤ may ٢٠٢٣, https://n٩.cl/٨ixa٩

[٢١] الجزيرة، تداعي علل اللجوء.. تساؤلات حول أسباب وآثار تقنين أوضاع السودانيين بمصر، ٤ أكتوبر ٢٠٢٢، https://bit.ly/٣NCBken

[٢٢] جامعتي، رسوم الجامعات المصرية للسودانيين | الدراسة في مصر للسودانيين، ٢ يوليو ٢٠٢٢، https://bit.ly/٣OKGgyj

[٢٣] www.unhcr.org/eg ٤

[٢٤] RW, UNHCR Egypt Fact Sheet (November ٢٠٢٣) [EN/AR], ١٥ November ٢٠٢٣, https://n٩.cl/hdkn٠

الصحية على غرار مبادرة "١٠٠ مليون صحة"، ينالون العلاجات التأهيلية وعلاج فيروس سي، ولقاحات كوفيد ١٩ على قدم المساواة مع المصريين.[٢٥]

وفي سياق ٢٠٢٣، وتحديداً في ٢٨ أبريل، أعلنت وزارة الصحة المصرية تقديم كافة الخدمات الطبية العائدين والنازحين عبر معبري أرقين وقسطل؛ حيث سيتم فحص طبي ظاهري للعابرين والمتابعة معهم لمدة أسبوعين من تاريخ العبور وزيادة العيادات المتنقلة على المعبرين الى ١٠ عيادات للكشف عن أي أمراض معدية، ويتم تسليم كل فرد كارت مراقبة صحية[٢٦]. وفي يونيو، تعاونت مصر مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية؛ حيث تم تقديم أدوية أساسية لعلاج المهاجرين السودانيين بقيمة ١٠ أطنان مترية من الإمدادات الصحية، لتكفي لعلاج ٥٠ ألف شخص.[٢٧]

وفي أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٣، وبفعل الشراكات المصرية مع شركائها، تم تطعيم ٤٠.٠٠٠ طفل لاجئ ضد شلل الأطفال و٧.٠٠٠ طفل ضد الحصبة، وفرت ٣٠ مركزاً لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية، ووفرت أكثر من ١٨ نادياً عائلياً في أسوان والجيزة والقاهرة والإسكندرية لتقديم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي؛ حيث استفاد أكثر من ٧.٠٥٩ لاجئاً سودانيا من بيهم ٦.٢٥٩ طفلاً سودانياً.[٢٨]

ثانياً: المهاجرين واللاجئين في النظم الوطنية الإثيوبية.. فجوة بين القانون والتطبيق الفعلي

أ. وقائع الإدراج داخل النظم الاجتماعية والاقتصادية

تعد إثيوبيا إحدى الدول الموقعة على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول نيويورك لعام ١٩٦٧ وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٠ وبروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين لعام ٢٠٠٠. وتعد من أولى الدول التي أبدت التزاماً بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين الصادر ٢٠١٦؛ حيث أقرت بموجبه بتسعة تعهدات معنية بتوفير تصاريح العمل للاجئين المؤهلين، وتسهيل الاندماج المحلي، وحجز نسبة صغيرة من الوظائف داخل القطاع الصناعي للاجئين.[٢٩]

[٢٥] اليوم السابع، الصحة العالمية: مصر تقدم الخدمات الصحية للاجئين ونفتخر بالمبادرات الرئاسية، ١٧ مارس ٢٠٢٣، https://n٩.cl/lf٥pc
[٢٦] منصة اللاجئين في مصر، خدمات دليل إرشادي عن مقدمي الدعم والخدمات لمن وصلوا إلى مصر، ٣٠ أبريل ٢٠٢٣، https://n٩.cl/ej٠٣٧
[٢٧] الشروق، الصحة العالمية: وصول أدوية إلى مصر تكفي ٥٠ ألف شخص لدعم اللاجئين السودانيين، ٣ يونيو ٢٠٢٣، https://n٩.cl/٩٢ex٨
[٢٨]
[٢٩] integral Human Development, Country Profiles: Ethiopia, access date ٢٠ December ٢٠٢٣, https://urlis.net/٤w١wccat

ويتجلى إدراج المهاجرين واللاجئين داخل النظم الاقتصادية والاجتماعية الإثيوبية في تدابير الوطنية ولاسيما إنشائها هيئة الأمن والهجرة وشؤون اللاجئين "لتنفيذ السياسات والقوانين المتعلقة بأمن الدولة والأمن العام، وجنسية الهجرة واللاجئين" وإصدارها قانوناً جديداً للاجئين في يناير ٢٠١٩، يسمح بالحصول على تصاريح عمل ووثائق قانونية أخرى وتسجيل الولادات والزواج بشكل رسمي، والحصول على الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية، وإطلاقها برنامجاً لتسجيل اللاجئين منذ ٢٠١٧، وتنفيذها شراكة مع الاتحاد الأوروبي لخلق الوظائف بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في المناطق الصناعية الجديدة وإتاحة ٣٠٪ من هذه الوظائف للاجئين.[٣٠]

ب. مؤشرات الوصول للخدمات الاقتصادية والاجتماعية

ترصد السياقات الإثيوبية استضافتها أكثر من ٩٥٣.٦٦٤ لاجئاً وطالب لجوء مسجلاً لدى المفوضية، موزعين بنحو٨١٪ من الأطفال والنساء و٢٪ من كبار السن، و٥٦٪ من الأطفال وموزعين بنحو ٤١٧.٤٧٨، و٣٠٨.٠٦٨ و١٦٨.١١٢ و٥٠.٨٦٨ و٤.٠٥٣ و٢.٤٩٧ لصالح اللاجئين من جنوب السودان والصومال وإريتريا والسودان وكينيا على التوالي.

لكن الناظر للمنظومة القانونية والسياسية الإثيوبية، يلمس محاولات إثيوبية لتحسين حقوق اللاجئين دون اكتمالها أو تطبيقهاً عملياً؛ فرغم تعهداتها التسعة المعنية باللاجئين والمنظمة لحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها لم تطبق قانونها الجديد بشأن اللاجئين الصادر في يناير ٢٠١٩؛ فهي لاتزال غير قادرة على تنفيذ سياسة" خارج المخيمات" التي تحاول اتبعها منذ ٢٠١٠؛ حيث يتم إيواء اللاجئين وطالبي اللجوء بشكل رئيسي في ٢٦ مخيمًا للاجئين تم إنشاؤها في خمس ولايات إقليمية، ولم تمنح اللاجئين أي تصاريح عمل ولم يحظى اللاجئين بأية جهود عملية لإدراجهم في الخطط الوطنية، بل يقتصر إدماج اللاجئين وحصولهم على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية على النطاقات غير الرسمية والإغاثية من قبل الشركاء الإنمائيين والأطراف الدولية المعنية باللاجئين.[٣١]

ومن حيث المبدأ، يتم إدراج اللاجئين في نظام التعليم الوطني، ورغم ذلك، فإنها تضم العديد من العوائق التي تحول دون دمج اللاجئين في النظام الوطني؛ حيث تقل معدلات الالتحاق بالمدارس بشكل كبير عن المتوسط الوطني البالغ ٩٥٪، مع معدلات منخفضة، تصل إلى ٢٤٪ للفتيات اللاجئات في المدارس المتوسطة وتواجه الفتيات عوائق اجتماعية وثقافية إضافية ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس.

[٣٠] UNHCR, Ethiopia Refugee Crisis Explained, August ٢٠٢٣, https://urlis.net/gdsiyw٧k
[٣١] UNCHR, Ethiopia Refugee Crisis Explained, August ٢٠٢٣, https://urlis.net/٥٨p٢bkw٦

وإلى جانب ذلك، تؤدي خدمة الدين الخارجي إلى تضييق الحيز المالي للإنفاق على التعليم، ويثبت الوضع الاقتصادي الصعب في إثيوبيا أنه أكثر ضرراً على حياة اللاجئين، حيث يميل اللاجئون إلى الحصول على دخل أقل من أسر المجتمع المضيف، حيث يعيش كل اثنين من كل ثلاثة لاجئين في فقر.[٣٢]

- **وقائع اللاجئين السودانيين**

تستقبل إثيوبيا آلاف اللاجئين السودانيين بما يزيد عن ١٠٠٠ وافد يوميًا،[٣٣] ليعبر ما يقرب من ٩٠.٥٠٠ لاجئ وطالب لجوء وعائد منذ بداية الأزمة السودانية داخل عدد من المخيمات وأشهرها مخيم كومر للاجئين دون تزويده بالخدمات الأساسية والاحتياجات الإنسانية اللازمة للبقاء حياً؛[٣٤]حيث لا يوجد ما يكفي من الغذاء أو المياه النظيفة، ولا توجد خدمات صحية ولا توجد مراحيض كافية ويحتوي فقط على خزان مياه بسعة ١٠ آلاف لتر ينتهي عند الظهيرة.[٣٥]

ناهيك عن تدني الأوضاع الصحية وتفشي الأوبئة مثل الكوليرا وتبين منذ شهر سبتمبر٢٠٢٣؛ حيث تم الكشف عن ما لا يقل عن ٢٥٠٠ حالة إصابة بالكوليرا في ٢٥ مقاطعة في أمهرة.[٣٦] ولم تقف تلك الأوضاع المتدنية إنسانياً ومعيشياً وحقوقياً عند مخيم كومر فقط، حيث تظاهر مئات اللاجئين السودانيين في إثيوبيا، احتجاجا على النقص الكبير في الغذاء وانعدام الأمن في "معسكر اولالا داخل اثيوبيا في ١٠ أغسطس؛ حيث طالبوا بنقلهم من معسكر "اولالا" لعدم توفر الحماية الأمنية وارتفاع عمليات النهب والسرقة من قبل مليشيات "فانو" المتمركزة قرب المعسكر.[٣٧]

- **وقائع اللاجئين الإريتريين**

ترصد وقائع إثيوبيا وتسبب متغيراتها الأمنية والاقتصادية والسياسية تجاوزات وممارسات عدائية ضد اللاجئين الإريتريين ولاسيما عقب اندلاع الحرب الأهلية في تجراي؛ فرغم الالتزامات الإثيوبية الحقوقية تجاه اللاجئين واستضافاتها أكثر من ١٦٥.٠٠٠لاجئ إريتري وفقاً لإحصائيات ٢٠٢٣، تضاءلت التزامات الحماية القانونية للاجئين الإريتريين؛ حيث تُرك عشرات الآلاف من اللاجئين الإريتريين في مأزق قانوني من خلال تعليق تسجيل اللاجئين وصرف التصاريح، ومن

[٣٢] RW, IGAD Member States Renew Commitment to Refugee Responses at Stock-take Meeting,٢٨ November ٢٠٢٣, https://n٩.cl/otrr٠
[٣٣] IOM, Over ١,٠٠٠ Daily Arrivals from Sudan to Ethiopia: IOM Data, ٤ May ٢٠٢٣, https://tinyurl.com/٣٨z٦ew٢r
[٣٤]UNHCR, UNHCR Ethiopia | CORE for the New Population Movement from Sudan, ٢٤ August ٢٠٢٣, https://tinyurl.com/٤r٩snhx٥
[٣٥]The New Humanitarian, Sudan refugees struggle to exit to Ethiopia, while aid workers trying to enter are turned back, ٧ June ٢٠٢٣, https://tinyurl.com/yf٥٨zt٢m
[٣٦] الموقع، «الأمم المتحدة»: وباء الكوليرا ينتشر بين اللاجئين السودانيين في إثيوبيا، ٢ سبتمبر ٢٠٢٣، https://tinyurl.com/٣u٥cup٥n
[٣٧] Ethic Monitor, Ethiopia: announce E Sudanese refugees fleeing to Ethiopia do not need entry visas, ٣٠ May ٢٠٢٣, https://www.ethiomonitor.net/٥٨٣٤/

ثم انتفاء حقوقهم كلاجئين أو طالبي لجوء، بل باتوا يتعرضون لمداهمات وانتهاكات الإعادة القسرية لوطنهم الأصلي.[٣٨]

وبصفة عامة، لم يعد الإريتريون آمنين، بل باتوا معرضين لخطر الترحيل القسري، والاتجار بالبشر، والاختفاء، وغير ذلك من الانتهاكات والعنف؛ ففي يونيو ٢٠٢٣، طردت إثيوبيا ما لا يقل عن ٤٢٣ إريتريًا من حدودها، وأبقت على بعض الإريتريين غير المرحلين؛ حيث كانوا يجبرون على دفع ٣ دولارات أمريكية يومياً لأنهم بشكل غير قانوني، ورغم انتظار اللاجئين الإريتريين ليتم تسجيلهم لدى المفوضية، لم تقم المفوضية بتسجيل أو الترحيب بالوافدين الجدد في السنوات الثلاث الماضية،[٣٩] بل ترصد أوضاع اللاجئين الإريتريين تعالي مستويات انعدام الأمن الغذائي وضعف الرعاية الصحية ونقص المأوى في مخيم "عيسيتا"، وذلك بجانب تزايد معاناتهم من ارتفاع مستويات الديون ومحدودية المدخرات. وحتى في أديس أبابا، فإن العديد من اللاجئين غير قادرين على تغطية نفقات الأسرة بشكل موثوق.

- **وقائع اللاجئين الصوماليين**

وعلى إثر الاقتتال والأعمال العدائية في فبراير في داخل السياقات الصومالية وخاصة في مدينة لاسكانود، في منطقة سول، نزح مئات الآلاف من الأشخاص داخل الصومال، وعبر ما يقرب من ١٠٠.٠٠٠ شخص الحدود إلى إثيوبيا هربًا من العنف، و٨١٪ منهم من النساء والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وفي تلك الأثناء، لوحظ وجود سوء تغذية حاد معتدل لدى العديد من الأطفال دون سن الخامسة والأمهات الحوامل والمرضعات. هناك خطر كبير لتفشي إصابات الحصبة في المنطقة، ويحتدم وضعهم في ظل مستويات التمويل المنخفضة في إثيوبيا وضغوطات التغيرات المناخية والبيئة الاقتصادية وفي ظل استمرار تدفقهم في المنطقة الصومالية في إثيوبيا والتي تعد بدورها من أكثر المناطق تضرراً من أسوأ موجة جفاف منذ ٦٠ عامًا.[٤٠]

وفي إثيوبيا، فتحت المجتمعات المضيفة في جميع أنحاء المنطقة الصومالية أبوابها لحوالي ٨٠٪ من إجمالي السكان النازحين الصوماليين، ورغم ذلك، فإنه يوجد لاجئون يحتمون تحت الأشجار، ويواجهون مخاطر هجمات الحيوانات والسطو والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويحتاج العديد منهم إلى المأوى والغذاء والرعاية الطبية، ورغم محاولات الحكومة الإثيوبية

[٣٨] OWP, "We Don't Exist": Eritrean Refugee Conditions "Dire" With "No Sign Of Improvement," U.N. Says, ٢٩ march ٢٠٢٣, http://rb.gy/c٦tpj

[٣٩] Tasc, Eritrean Refugees Under Attack in Ethiopia, Sudan, and South Sudan, ٢ August ٢٠٢٣, https://n٩.cl/yg٥zc

[٤٠] UNCHR, ١٠٠,٠٠٠ new Somali refugees arrive in Ethiopia in the past month, UN and partners are calling for urgent funding, ٢٢ March ٢٠٢٣, https://n٩.cl/yg٥zc

والمفوضية نقل أكثر من ٢٠,٠٠٠ لاجئ صومالي إلى موقع جديد في ميركان، إلا أن إمدادات المياه محدودة للغاية ولا يتمكن اللاجئون من الحصول إلا على ١٠ لترات من المياه للشخص الواحد في اليوم، ولا يتوفر سوى ٣٠٪ من الملاجئ المطلوبة، مما يترك بعض العائلات في مرافق مكتظة أو ينامون في العراء في المجتمعات المحلية، وعلى إثر تقليص الدعم المقدم للاجئين المقيمين في المجتمعات المحلية في دوكمو وهيجالي وميركان وجوب، تضاءل حصول اللاجئين الصوماليين على الرعاية الصحية من الأمراض المزمنة والأمراض الأخرى، والأمهات الحوامل، وكذلك الناجيات من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.[٤١]

التوصيات:

بعد رصد واستقراء وقائع المهاجرين اللاجئين ومؤشرات إدراجهم في السياقات المصرية والإثيوبية بوصفهم على راس الدول المستقبلة لموجات الهجرة واللجوء من دول شرق أفريقيا، تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان مجموعة من التوصيات لكلا الحكومتين المصرية والإثيوبية لتعزيز ادماجهم في النظم الوطنية: الاقتصادية والاجتماعية وذلك على النحو التالي:

أ- تشجع ماعت الحكومات الأفريقية المستقبلة لموجات اللجوء والهجرة إلى الالتزام بقرار اللجنة الأفريقية بشأن إدراج اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية داخل النظم الاقتصادية والاجتماعية من خلال دمج الاحتياجات الإنسانية وقضايا النزوح في خطط التنمية الوطنية والمحلية واستيعابهم داخل المجتمعات ومكافحة ممارسات التمييز والاستغلال ضدهم.

ب- تطالب ماعت الحكومات الأفريقية المستقبلة لموجات الهجرة واللجوء، ولاسيما الحكومة الإثيوبية بضرورة تدشين نظم رصد وإحصاء للمهاجرين وتسريع وتيرة تسجيل اللاجئين وتوفير بيانات دقيقة ورسمية، تُستخدم في عملية التخطيط لبرامج الحماية الاجتماعية والاقتصادية وسياسات الاستجابة العاجلة.

ت- تناشد ماعت الحكومات الأفريقية المستقبلة لموجات الهجرة واللجوء، وشركائها الإنمائيين بتسريع الجهود وتكثيف التعاون من أجل تقديم المساعدات الإنسانية وتلبية احتياجات المهاجرين واللاجئين العالقين في مناطق الصراع والاشتباك مثل

[٤١] UNHCR, Funding gap hampers response to critical needs of Somali refugees in Ethiopia, ٨ June ٢٠٢٣, http://surl.li/ofumy

الصومال والسودان وحمايتهم من خطر الموت والاحتجاز وتحديد هوية المهاجرين المفقودين واستعادة رفاتهم وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

ث- توصي ماعت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بتقديم الدعم التقني والفني للحكومات الأفريقية وخاصة الإثيوبية بما يضمن تدشين وتنفيذ برامج وطنية لبناء القدرات وتأهيل المؤسسات القضائية والشرطية والصحية والتعليمية وتوعيتهم بحقوق اللاجئين والمهاجرين وتعزيزها.

ج- تلفت المؤسسة نظر كلاً من اللجنة الأفريقية والمقرر المعني باللاجئين بضرورة التعاون مع الحكومات الإفريقية المستقبلة لموجات اللجوء والنزوح وحثها على مراجعة وتحديث تشريعاتها القانونية المنظمة لأوضاع اللاجئين والعمل على سد الفجوات بين القانون والتطبيق، والعمل على رفع مستوى حمايتهم القانونية وسن قوانين لتحسين مستوى الخدمات بشكل يمنع التمييز ضد هم على أساس العرق أو اللون أو الجنس.

ح- توصي ماعت كلاً من الحكومة المصرية والإثيوبية بالعمل على إنشاء منصة لتعزيز الاحترام المتبادل للثقافات والتقاليد وبتدشين برامج مكافحة الكراهية والعنصرية تجاه اللاجئين والمهاجرين.

خ- تناشد المؤسسة الحكومة الإثيوبية بتحسين آليات إدارة الحدود وموظفيها والتي من شأنها تحسين من أمن وثائق السفر، والحوسبة، ورفع مستوى التفتيش، وجمع البيانات، ونظم الاتصالات وضمان وجود آليات كافية للإنذار المبكر والتأهب للكوارث في المراكز الحدودية.

د- تطالب المؤسسة كافة الحكومات الأفريقية المستقبلة لموجات الهجرة والنزوح، بالاهتمام بالاعتبارات الإنسانية والحقوقية تجاه المهاجرين واللاجئين من خلال توفير الدخول والإقامة لفترة مناسبة وتقديم التأشيرات الإنسانية مع ضمان حصول الأطفال على التعليم وتصاريح العمل المؤقتة، وإعمال الحق في الحياة الأسرية، وإيلاء الاهتمام بالأطفال المهاجرين المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم.